

الملخص التنفيذي

يتناول تقرير الكويت للتنافسية للعام 2016/2015 في إصداره الحادي عشر تحليل جوانب التنافسية المتعلقة بالاقتصاد الكويتي استناداً على نتائج التقرير العالمي للتنافسية الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في العام 2015/2016، وقد بينت نتائج هذا العام أن دولة الكويت تحتل المركز 34 على المستوى الدولي في مؤشر التنافسية العالمية، وهو ما يمكن اعتباره تحسناً نسبياً في ترتيبها بستة مراكز مقارنة بالعام السابق 2015/2014 عندما احتلت دولة الكويت المركز 40. ومن بين عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية ظل ترتيب دولة الكويت كما هو الحال عليه في العام الماضي 2015/2014 حيث احتلت المركز السابع. وبشكل عام كما هو واضح من الجدول (1) التالي تؤكد البيانات المتعلقة بمؤشر التنافسية العالمية على أنّ وضع دولة الكويت التنافسي لم يسجل تغيرات جذرية خلال السنوات الخمس الماضية التي شهدت عدم استقرار ترتيب دولة الكويت ما بين المركز 40 في العام 2015/2014، والمركز 34 في العامين 2012/2011 و2016/2015.

جدول (1): مؤشر التنافسية العالمية – ترتيب دولة الكويت على مدى خمس السنوات الأخيرة

العام	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
ترتيب دولة الكويت	34	37	36	40	34

يتكون هذا التقرير من ثلاثة فصول رئيسية، يختص الفصل الأول منها بتقديم نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي من خلال عرض بعض المعلومات العامة حول وضعه الحالي، وعلى مناخ بيئة الاستثمار فيه. ويبدأ هذا الفصل بتقديم خلفية عامة عن أهم نواحي الأداء على المستوى الاقتصادي الكلي خاصة النمو الاقتصادي والقطاع النقدي والمصرفي والتضخم المالي وسوق العمل والتجارة الخارجية والمالية العامة، كما يسلط الفصل الأول الضوء على بيئة الأعمال في دولة الكويت، حيث تبرز في هذا الشأن الاختلالات الكبيرة التي تتمثل أساساً في كثير من الجوانب ذات الصلة بممارسة الأعمال مقارنة بباقي دول العالم في ظل غياب الانسيابية والسهولة، وذلك استناداً على البيانات الصادرة عن "مشروع ممارسة الأعمال" لعام 2015 والذي تقوم بنشره مؤسسة التمويل الدولية سنوياً بصفتها عضواً في مجموعة البنك الدولي، فوفقاً لأحدث بيانات مؤشر المجمع المعني بسهولة ممارسة الأعمال، فإن دولة الكويت تحتل الترتيب رقم 86 عالمياً.

أما الفصل الثاني فقد خُصص بعرض نتائج التقرير العالمي للتنافسية بشكل تفصيلي، وهي تبين أن الكويت تحتل المركز الرابع والثلاثين عالمياً في مؤشر التنافسية العالمية، وبذلك تحتل الكويت المرتبة السابعة في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، والمرتبة الرابعة على المستوى الخليجي متقدمةً على مملكة البحرين وسلطنة عمان (انظر الجدول 2). وتجدر الإشارة هنا إلى أن دولة الكويت قد احتلت في العام 2015/2014 المركز الأربعين عالمياً، وهذا يعني أنّ مرتبة درجة التنافسية للكويت قد تحسنت خلال العام الحالي بستة مراكز في الترتيب العالمي، في مقابل ذلك لم يتحسن ترتيب الكويت في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، حيث حافظت على المركز السابع للعام الثاني على التوالي.

جدول (2) :مؤشر التنافسية العالمية - نتائج 2016/2015

الدولة	الترتيب العالمي	ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية
سنغافورة	2	1
النرويج	11	2
قطر	14	3
الإمارات العربية المتحدة	17	4
السعودية	25	5
إستونيا	30	6
الكويت	34	7
البحرين	39	8
سلوفينيا	59	9
عمان	62	10
قبرص	65	11
جمهورية سلوفاكيا	67	12

كما يبرز الفصل الثاني من التقرير اعتماد الترتيب العام في مؤشر التنافسية العالمية على ثلاثة محاور فرعية وهي: المؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية، والمؤشر الثانوي لمعززات الكفاءة، والمؤشر الثانوي لعوامل الإبداع. ويتضح من النتائج المتعلقة بالمؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية التي يوثقها التقرير أن ترتيب الكويت قد تراجع إلى المركز 33 في هذا العام مقارنة بالمركز 32 عالمياً في عام 2015/2014 الذي حصلت عليه، مع المحافظة على المركز التاسع في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، وهو الترتيب نفسه الذي حصلت عليه في ثلاثة الأعوام الماضية، كما ظلت تحتل المركز الأخير من بين دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال. وتحتل الكويت أيضاً المركز 72 عالمياً في مؤشر معززات الكفاءة في العام 2016/2015، وهو ما يعتبر تحسناً نسبياً مقارنة بالمركز 83 في العام الماضي، ومع ذلك فقد تراجع ترتيب الكويت ضمن عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية بصورة هامشية من المركز الحادي عشر إلى المركز الثاني عشر، كذلك احتلت المركز الأخير من بين دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالمؤشر الثانوي لعوامل الإبداع فيتبين من خلال التقرير تحسن ترتيب الكويت من المركز 95 العام الماضي 2015/2014 إلى المركز 82 هذا العام، كذلك تحسن ترتيب الكويت بين عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية من المركز الثاني عشر إلى المركز الحادي عشر، ومثله في التحسن ما شهده ترتيبها من بين دول مجلس التعاون الخليجي من المركز الأخير إلى المركز قبل الأخير، تليها سلطنة عمان، هذا ويعرض الفصل الثاني من التقرير أهم النتائج المتعلقة بأركان مؤشر التنافسية العالمية البالغ عددها 12 ركناً، منتهياً بختامه تلخص أهم العوامل الأكثر تعقيداً لممارسة أنشطة الأعمال في الكويت التي

يتم تحديدها من خلال استفتاء لآراء رجال الأعمال، وتأتي الإجراءات البيروقراطية الحكومية في مقدمة هذه العوامل وطبقاً للسنة الحادية عشرة على التوالي.

ويخصص الفصل الثالث من التقرير تحليل بعض القضايا المتعلقة بإعادة صياغة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتأتي أهميته نظراً إلى أنّ هذه الشراكة تُعد من أحد أبرز الوسائل التي تلجأ إليها الكثير من الحكومات بغرض رفع جودة الخدمات، وتوزيع مصادر الدخل، وتخفيف العبء على الميزانية العامة، وخلق فرص العمل، إضافة إلى تحفيز مبادرات القطاع الخاص، وتحسين بيئة التنافسية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. ويناقش هذا الفصل أيضاً كيفية توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي من خلال فتح آفاق جديدة للمشاركة بين القطاعين التي أتاحتها القانون رقم 2014/116 بما يكفل إتاحة المجال لهذا القطاع كي يلعب الدور الأكبر في النهضة التنموية لدولة الكويت. ثم يضع هذا الفصل مجموعة من المقترحات في مجال إعادة صياغة هذه الشراكة التي من شأنها تطوير المضي فيها ليكون بخطتين متوازيتين يركز أحدهما على دعم الشراكة مع قطاع الأعمال المحلي، أما الآخر فيركز على دعم الشراكة مع المستثمرين الأجانب في قطاع مشاريع البنية التحتية بشكل أكثر تحديداً نظراً لما تملكه الكثير من الشركات الأجنبية من خبرة في هذا الإطار، الأمر الذي يسترعي تفعيل الأدوات المتاحة لدى الدولة لاستقطاب رؤوس الأموال من الخارج، فضلاً عن تطوير الإطار التشريعي الحالي لمشروعات الشراكة نحو المزيد من المرونة والشفافية والعدالة لقطاع الأعمال. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية إقامة لجنة عليا مشتركة بناء على قرار من مجلس الوزراء لتنسيق الجهود بين هيئة مشروعات الشراكة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتحقيق ثلاثة أهداف محورية هي:

1. تعزيز روابط الثقة بين القطاعين من خلال العمل المشترك بينهما بحيث يتم إعادة بناء الشراكة على أسس أكثر متانة.
2. معالجة الجوانب السلبية في قانون الشراكة الحالي.
3. إيجاد السبل الكفيلة لتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في مشروعات الشراكة من خلال تذليل العقبات لضمان شراكة فعالة من خلال الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار المباشر.

وينتهي هذا الفصل بخاتمة يقدم فيها مجموعة من المسارات الإصلاحية التي ينبغي التركيز عليها خلال الفترة القادمة، من أهمها:

- تبسيط إجراءات التسجيل والرخص من خلال الاستفادة العملية من مستوى التمثيل الحكومي في اللجنة العليا لمشروعات الشراكة، وتفعيل نظام النافذة الواحدة في هيئة تشجيع الاستثمار.
- العمل على مكافحة الفساد والتعاون مع الهيئات الرقابية، والحرص على الاستثمار في بناء سمعة جيدة قائمة على مبادئ العدالة والكفاءة والمهنية بما يساهم في تعزيز روابط الثقة مع المستثمرين.
- التأكيد على دور المؤسسات المالية، وتطوير نظام الرقابة المصرفية بما يتواءم مع ديناميكية مشاريع الشراكة يضمن درجة عالية من المرونة، فضلاً عن ضمان حقوق مؤسسات التمويل في حالة تعثر المشاريع.

- إنشاء وحدات داخل الوزارات لدعم مشاريع الشراكة يخضع العاملین فیها إلى التدريب حول فلسفة الشراكة وأطرها وآلياتها وتطبيقاتها لإعداد الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع مشاريع الشراكة والمستثمرين بكفاءة عالية.
- بناء معايير كمية أكثر دقة لمساعدة متخذي القرار في عملية المفاضلة بين الخيارات المختلفة لتحديد أطر الشراكة الأنسب من بين أنواعها المختلفة لكل مشروع على حدة.
- معالجة مشكلة ندرة الأراضي بالتعاون مع القطاع النفطي والجهات الأخرى، وإنشاء آليات تتسم بالشفافية والمرونة والعدالة بما يساهم في توفير المزيد من الأراضي لمشاريع الشراكة.
- وضع استراتيجية لتطوير النظم الإدارية والتسويقية بما يدعم عملية الترويج لمشروعات الشراكة خارجياً من خلال تعزيز جاذبية دولة الكويت بكونه موقعاً جذاباً للاستثمار.
- تذليل العقبات المتمثلة بالقيود والعوائق التي تقف أمام فتح السوق المحلي للمستثمر الأجنبي بما يساعد على استقطاب المستثمرين.
- المبادرة إلى الاتصال بالشركات العالمية الكبرى المنخرطة في مشاريع الشراكة بشكل مباشر، واستطلاع مدى معرفتها ببيئة الاستثمار المحلية، ومدى اهتمامها بالانخراط في مشاريع شراكة بدولة الكويت.